باللام ولا اعرف هذا مذهبا لاحد وفي كونه بمنزلتهما نظر والذي ذهب اليه ابن مالك
ان المشار اليه والمنادى في مرتبة واحدة وله وجه ظاهر والمضاف بحسب المضاف اليه لانه
يكتسب التعريف منه فيكون غيرا بتة هذا مذهب سيبويه وعند المبرد ان تعريف المضاف انقص
من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ومذهب الكوفيين
ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم
العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب
السالم عن ابهام المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف اليه بحسب ما يضاف
اليه هذا نصه في التسهيل واعرف المضمرات المتكلم اي ضمير المتكلم لانه لا يتطرق اليه الالتباس
بوجه اذ القايل اما لا يلتبس بغيره اصلا ثم المخاطب اي ثم ضمير المخاطب لانه ربما دخله الالتباس
كما اذا خاطبت بانت شخصا تريده من بين جماعة عندك فقد يتوهم كل منهم لم ترده انه هو
المخاطب فلا جرم انه دون الاول والنكرة بخلافه اي ما وضع لشي لا بعينه والمونث
فيه تائه اي علامة التانيث لفظا او تقديرا سواء كانت التانيث حقيقيا او لا فالعلامة
اللفظية كما في عاملة وطلحة وصحراء وذكرى والمقدرة كما في هند وقدر بدليل رجوعها
في التصغير كهنيدة وقديرة وهي اي والتاء التانيث من حيث هي لا من حيث كونها مذكورة او مقدرة
التاء والالف غيرها للالحاق نحو الفارطي فانها لالحاقها الكلمة بنحو جعفر وليست للتانيث
بدليل جمعهم بينها وبين التاء في ارطاة ومجرد الزيادة يعني وغير الالف التي تجي لمجرد الزيادة
والتكثير نحو القبعثرى في قولهم هذا الجمل القبعثرى اي الضخم وليست الف التانيث بدليل
ناقة قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لنا اصل سداسي حتى تلحق به مقصورة بالنصب حال من
محذوف وهو ضمير منصوب يعود الى الالف المذكورة اي اعنيها حالة كونها مقصورة نحو
حبلى وجمى وممدودة نحو نفساء وصحراء ومذهب سيبويه ان الالف الممدودة في الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازم ومصار كلام الفعل زيادة الف المد

قبل

كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لفات الاسم مقصورا كما كان
وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما
قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما في
كساء ورداء فالياء على راي ذهب اليه بعضهم واستدل عليه بقولهم هذي امة الله
فزعموا انها للتانيث ولا حجة فيه لجواز ان يكون صيغة موضوعة براسها للمونث
او تكون الياء بدلا من الهاء فلا يكون من علامات التانيث كما لا تعد الهاء المبدلة
من التاء في الوقف منها وايضا فالكلام فلا وجه لذكرها معهما والمذكر بخلافه اي ما ليس
فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا يخفى ان المذكر هو الاصل لانه لا يحتاج الى علامة
والمونث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج وعلى هذا فقد كان الاولى
تقديم المذكر لا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المونث والسلب مسبوق
بالايجاب في التعقل فجعل في المذكر كذلك ولا يفصل منها اي من علامات التانيث
الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر نحو
الالف قياسا في نحو حايض من الصفات المختصة بالمونث على وزن فاعل كحايض او
مفعل كمرضع ان اريد به الثبوت لا الحدوث بتاويل شخص حايض او انسان مرضع كما
ان بعضهم يانه شخص ربعة عند سيبويه قال الرضي واتفاقهم على انه تلحقه التاء عند قصد
الحدوث دليل على ان العلة فيه هذا او بمعنى النسبة عند الخليل وان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن وتامر كما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي
لبني وتمري كذلك معنى حايض ذات حيض كانه قيل حيضية وحاصله ان اسم الفاعل الذي لم
يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه الحدوث فلم يونثوه تانيث
الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا ونقضه الرضي بالصفة المشبهة فانها
للاطلاق لا للحدوث فلا تشابه الفعل ايضا وكانت احق بالتجريد عن التاء ولا تجرد
وايضا فالاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض محمول عليه عندهم يونث بالتاء مع انه على

Copyright © King Saud University